

التاريخ : 27/6/2019

قرار رقم (329) لسنة 2019

آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا

مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

- بعد الاطلاع على القانون رقم (116) لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 1028 لسنة 2014 بشأن تحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية طبقا لكل مجال أو نشاط اقتصادي،
- وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم (502) لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (116) لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر بدولة الكويت،
- وعلى قرار مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في اجتماعه (2019/1) المنعقد 2019/5/7 بالموافقة على تعديل آلية احتساب النقاط لتقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا،
- ولصالح العمل،

قرار

مادة أولى: يقصد بالعبارات والمصطلحات الآتية المضمون الموضح قرينة كل من:

- 1- نقل وتوطين التكنولوجيا: يتضمن المعيار تقنية مبتكرة مادية، تقنية مبتكرة غير مادية، نقل المعرفة من خلال البحث والتطوير، ونظم الإدارة الحديثة.
- 2- التنمية البشرية: يتضمن المعيار خلق فرص عمل للعمالة الوطنية، برامج تدريب معتمدة متعلقة بالنشاط، وبرامج المنح الدراسية.
- 3- تطوير السوق: يتضمن المعيار تلبية حاجة السوق المحلية، استخدام المنتجات والخدمات الوطنية، وشهادات اعتماد المنتج ونظم ادارة الجودة.
- 4- التنوع الاقتصادي: يتضمن المعيار مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، وتعزيز القدرة التنافسية.
- 5- التنمية المستدامة: يتضمن المعيار مسؤولية اجتماعية للشركات، والاستدامة البيئية.

مادة ثمانية: يتم احتساب النقاط على النحو التالي:

- 1- أقل من 30% يُرفض كل من طلب الترخيص والمزايا.
- 2- 30%-55% يحصل المستثمر على الترخيص الاستثماري فقط.
- 3- 60%-80% يحصل المستثمر على الترخيص الاستثماري بالإضافة إلى ميزة واحدة يتم اختيارها.
- 4- 85%-100% يحصل المستثمر على الترخيص الاستثماري وكافة المزايا المقررة في القانون.

مادة ثالثة: يلتزم بإتباع الضوابط التالية:

- 1- يستفيد المستثمر من جميع المزايا المقدمة عند تحقيق 13 معيار فرعي من أصل 15 معيار فرعي.
- 2- الحد الأدنى لاستيفاء المعايير هو 5 معايير فرعية، سيمنح المستثمر الترخيص الاستثماري فقط.
- 3- آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا اعتمد تصنيف العمالة بشكل رئيسي على تعريفات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة، في حال الشركات التي يعمل بها أقل من 25 موظف، تعتبر نسبة الموظفين الكويتيين التي تقل عن 50% من إجمالي الموظفين أقل من النسبة المطلوبة، وعند استيفاء نسبة 50% وأعلى سيحصل المستثمر على نقطة من جراء استيفاءه معيار خلق فرص عمل للعمالة الوطنية.

مادة رابعة: يلغى قرار المدير العام رقم (313) لسنة 2016 بشأن آلية احتساب النقاط لتقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا.

مادة خامسة: يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة سادسة: على جهات الاختصاص كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار.

د. مسعل جابر الأحمد الصباح

مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر



تعريف معايير آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا

بناءً على قرار رقم (329) لسنة 2019

Defining the criteria of Scoring Mechanism for Evaluating Investments Licensing and Granting Incentives Applications

Based on Decision No. (329) of 2019

تعريف معايير آلية تقييم طلبات الترخيص الاستثماري ومنح المزايا

بناءً على قرار رقم (329) لسنة 2019

نقل وتوطين التكنولوجيا

- **تقنية مبتكرة مادية:**
- نقل وتوطين المنتجات والمعدات والآلات والمركبات والأجهزة عالية الدقة، والطرق المثلى لاستخدامها، وغيرها.
- **تقنية مبتكرة غير مادية:**
- نقل وتوطين التكنولوجيا الحاصلة على براءة اختراع، وحقوق النشر، والعلامات التجارية، وقواعد البيانات، والبرمجيات، وأنظمة الإنتاج، وأنظمة التوزيع، والامتياز التجاري والأعمال الأدبية، والتطبيقات وما إلى ذلك مما يساهم في دعم التحول الرقمي لدولة الكويت في إطار حقبة الثورة الصناعية الرابعة.
- **نقل المعرفة من خلال البحث والتطوير:**
- تعزيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار التي تقوم بها الكيانات الاستثمارية بهدف تحسين منتجاتها وخدماتها وعملياتها وأهدافها الاستراتيجية.
- **نظم الإدارة الحديثة:**
- إدخال وتطبيق نظم الممارسة، والآليات، والإجراءات والقواعد التي تحفز زيادة الإنتاجية والفعالية والكفاءة وفق نطاق الاختصاص.

التنمية البشرية

• خلق فرص عمل للعمالة الوطنية:

- خلق فرص عمل للعمالة الوطنية على أساس أن تُحسب نسبة توفير فرص العمل للكوادر الوطنية وفقاً لنسبة العمالة الوطنية المتوقعة التي يوظفها الكيان الاستثماري، المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم 1028 لعام 2014 بشأن تحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات الغير الحكومية فيما يتعلق بكل مجال أو نشاط اقتصادي للكيانات الاستثمارية التي توظف أكثر من 25 عاملاً. بينما تلك الكيانات الاستثمارية التي توظف أقل من 25 عاملاً لا ينطبق عليها نسب العمالة الوطنية وفق قرارات مجلس الوزراء، وعليه تفرض الهيئة عليها أن تكون نسب العمالة الوطنية لديها 50% أو أكثر من إجمالي العمالة.

• برامج تدريب معتمدة متعلقة بالنشاط:

- توفير برامج التدريب العملي، والتدريب أثناء العمل وأي نوع آخر من مسارات التدريب المهني المعتمد المتعلق بالنشاط الاقتصادي بهدف تنمية مهارات الكوادر الوطنية وتطوير قدراتها وتعميق المعرفة المطلوبة في تخصصها.

• برامج منح الدراسية:

- تقديم برامج منح دراسية للشركات للكوادر الوطنية، وتتضمن توفير التمويل لتغطية النفقات المطلوبة طوال مدة الدراسة مثل التنقل والإقامة، أو توفير الدعم المالي والفني للكوادر الوطنية للاستفادة من برامج تدريبية متخصصة ودورات مكثفة في مراكز معتمدة في الخارج لتعظيم المعرفة وتشجيع المزيد من التفاعل العملي والمهني .

تطوير السوق

• تلبية حاجة السوق المحلية:

- تلبية حاجة السوق المحلي من السلع أو الخدمات سواء في إطار التكامل الأمامي كالمساهمة في تسويق المخرجات أو التكامل الخلفي كمواد أولية ولقيم للمدخلات مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة وخفض التكلفة، ويكون له تأثير إيجابي مباشر على تنشيط السوق المحلي، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك المساهمة في تنويع الصادرات الوطنية وزيادة حجمها، وتقليص الواردات.

• استخدام المنتجات والخدمات الوطنية:

- شراء المنتجات والخدمات المنتجة محلياً لتلبية احتياجات الكيانات الاستثمارية يؤدي إلى دعم شبكات المنتجين والموردين المحليين، وتعزيز حركة الاقتصاد المحلي، وتخفيض معدلات الاستيراد وزيادة معدلات التصدير .

• شهادات اعتماد المنتج ونظم ادارة الجودة:

- حصول الكيانات الاستثمارية على شهادات اعتماد المنتج وتطبيقها لنظم الجودة والكفاءة وفق المعايير الدولية المعتمدة، يزيد من قدرة هذه الكيانات الاستثمارية على إنجاز المشاريع التي تؤسس في السوق المحلي بكفاءة وتحسين المخرجات ونوعية المنتج المحلي.

التنوع الاقتصادي

• مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

- المساهمة في تطوير اقتصاد متنوع ومستدام من خلال الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الغير النفطية وفق خطة التنمية لدولة الكويت.

• الصناعة والابتكار والبنية التحتية:

- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الاستثمار في تطوير وتحسين البنية التحتية، وتحفيز وتنمية التصنيع، وتشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي.

• تعزيز القدرة التنافسية:

- زيادة تنافسية لدولة الكويت من خلال تكوين التكتلات الإنتاجية التنافسية في قطاعات حيوية، وإتاحة الفرصة لتنمية المؤسسات المحلية وخاصة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الدخول في عمليات الإنتاج أو التوزيع أو التسويق للكيانات الاستثمارية العاملة في دولة الكويت، لتسهيل انفتاح الشركات المحلية على الأسواق العالمية من خلال اندماجها في سلاسل القيمة المضافة لهذه الشركات العالمية.

التنمية المستدامة

• مسؤولية اجتماعية للشركات:

- اطلاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتم خارج نطاق عمل الكيانات الاستثمارية المحوري وتصب في دعم الأنشطة الاجتماعية والإنسانية والبيئية المحلية بهدف تعميم الفائدة للمجتمع.

• الاستدامة البيئية:

- توفير تقنيات خاصة بإدارة النفايات الناتجة عن النشاط الاقتصادي للكيان الاستثماري، وكيفية معالجة المخاطر البيئية في إطار اعتبارات الاستدامة، مع مراعاة أن يحافظ المشروع على دعم "التحول إلى البيئة الخضراء" لحماية النظام البيئي، وتعميق استخدام وسائل إعادة التدوير، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة النظيفة وكذلك الترويج للمنتجات الاستهلاكية المسؤولة عن تحسين البيئة المعيشية.